

Migration and Development in Germany: Examining the Relationship

Abderrahmane Mellouki

Ph.D. in Contemporary History, Faculty of Letters and Human Sciences Saïs, Sidi
Mohamed Ben Abdellah University, Fez, Morocco

Teacher of History and Geography, Upper Secondary Education, Morocco

Email: melloukiabdo2015@gmail.com

 ID: <https://orcid.org/0009-0007-9690-8003>

Received	Accepted	Published
12/08/2026	02/09/2026	30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.37-58>

Abderrahmane Mellouki. (2026). Migration and Development in Germany ; Examining the Relationship; *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp37- 58.

Abstract

This study examines the relationship between migration and development in the Federal Republic of Germany by analyzing the economic and demographic factors that have made migration a strategic instrument for addressing labor shortages and sustaining economic growth. It explores Germany's migration governance, refugee management policies, and strategies for attracting highly skilled workers, while highlighting the challenges of integrating migrants into the labor market and society. The study further investigates the contribution of migrants to economic development through increased productivity, innovation, and the mitigation of demographic aging, as well as their role in promoting social and cultural development. In addition, it discusses the impact of migration on countries of origin through remittances, knowledge transfer, and human capital mobility. The study concludes that the German experience demonstrates that well-managed migration, supported by effective recruitment and integration policies, constitutes a key driver of sustainable development and economic competitiveness while strengthening social cohesion in the face of contemporary demographic and economic challenges.

Keywords: Migration and Development; Federal Republic of Germany; Migrant Integration; Skilled Migration; Refugees.

© 2026, Mellouki, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

الهجرة والتنمية بألمانيا: أية علاقة؟

عبد الرحمان ملوكي

دكتور في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

أستاذ التاريخ والجغرافيا بالسلك الثانوي التأهيلي

الايمل: melloukiabdo2015@gmail.com

حساب ID: <https://orcid.org/0009-0007-9690-8003>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/02	2026/08/12

DOI: <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.37-58>

للاقتباس: عبد الرحمان ملوكي. (2026). الهجرة والتنمية بألمانيا أية علاقة؟، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 32)، ص ص: 37-58.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الهجرة والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، من خلال استجلاء العوامل الاقتصادية والديمغرافية التي جعلت الهجرة خياراً استراتيجياً لمواجهة النقص في اليد العاملة والحفاظ على دينامية الاقتصاد. كما تتناول سياسات تدبير الهجرة واللجوء، وآليات استقطاب الكفاءات الأجنبية، والتحديات المرتبطة بإدماج المهاجرين في سوق الشغل والمجتمع. وتناقش الدراسة إسهام المهاجرين في تعزيز النمو الاقتصادي، ودعم الابتكار، والتخفيف من آثار الشيخوخة السكانية، فضلاً عن أثرهم في التنمية الاجتماعية والثقافية، مع إبراز انعكاسات الهجرة على بلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية ونقل الخبرات. وتخلص الدراسة إلى أن التجربة الألمانية تؤكد أن الهجرة، متى أحسن تدبيرها ضمن سياسات متكاملة للاستقطاب والإدماج، تشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي في ظل التحولات الديمغرافية والاقتصادية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة والتنمية؛ ألمانيا الاتحادية؛ إدماج المهاجرين؛ العمالة الماهرة؛ اللاجئين.

©2026، ملوكي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تعتبر الهجرة قضية شائكة بالنسبة لصناع القرار بكل دول العالم، خاصة في البلدان التي تواجه صعوبات في إدماج المهاجرين في سوق الشغل. وفي الوقت الذي يفقد فيه العديد من المهاجرين حياتهم في البحر وفي الصحراء، يلاحظ استمرار الفقر المدقع وعدم المساواة بين الجنسين والكوارث الطبيعية مما يدفع الأشخاص نحو مزيد من النزوح والهجرة. وقد ظلت العلاقة بين الهجرة والتنمية تحظى بالكثير من البحث والدراسة سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الدول والمنظمات المهتمة بهذا الموضوع، غير أن هذا الاهتمام ما يزال دون مستوى أهمية الموضوع، وتطلعات الخبراء والمهتمين في هذا المجال.

ويبدو أن ضعف الاهتمام بطبيعة العلاقة الرابطة بين الهجرة والتنمية يعود بالأساس إلى عوامل كثيرة؛ أبرزها اعتبار الهجرة مشكلة اقتصادية واجتماعية ناتجة عن نقص التنمية أو حتى غيابها، لأن هجرة الأفراد من أجل العمل قضية تخص الدول الأقل نمواً، نتيجة واقع تنموي ضعيف وعاجز عن تلبية ضروريات العيش والكرامة للمواطنين، بالإضافة إلى تحكم الأنظمة السياسية الدكتاتورية، والتي لا تهتم بالتنمية بأبعادها الشاملة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد أضحت الهجرة الدولية، خلال العقود الأخيرة، من أكثر الظواهر تأثيراً في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي يشهدها العالم المعاصر، ولم تعد تقتصر على كونها حركة انتقال للأفراد عبر الحدود، بل غدت أحد المكونات الرئيسة للسياسات التنموية للدول المستقبلية والمرسلة على حد سواء. وقد أدى تسارع العولمة، وتزايد الفوارق الاقتصادية، والتحولات الديمغرافية، والنزاعات المسلحة، والتغيرات المناخية، إلى تصاعد تدفقات المهاجرين واللاجئين، الأمر الذي جعل قضايا الهجرة تحتل مكانة محورية في النقاشات الأكاديمية وصنع السياسات العمومية، خاصة في الدول الصناعية التي تواجه تحديات مرتبطة بشيخوخة السكان، وتراجع معدلات الخصوبة، وارتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة.

وتعد جمهورية ألمانيا الاتحادية من أبرز النماذج الأوروبية التي اعتمدت الهجرة باعتبارها ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ عملت على تطوير منظومة قانونية ومؤسسية لتنظيم تدفقات الهجرة واستقطاب الكفاءات والعمالة الماهرة، بالتوازي مع وضع سياسات لإدماج المهاجرين واللاجئين في سوق الشغل والمجتمع. وقد فرض هذا التوجه جملة من التحديات، من بينها تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاعتبارات الديمغرافية، وبين متطلبات الأمن والالتزامات الإنسانية، فضلاً عن ضمان الاندماج الاجتماعي والثقافي بما يعزز التماسك المجتمعي والاستدامة التنموية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الآتي: إلى أي حد أسهمت الهجرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بألمانيا، وما السياسات والآليات التي اعتمدتها الدولة الألمانية لاستقطاب المهاجرين وإدماجهم، وما انعكاسات ذلك على ألمانيا وبلدانهم الأصلية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها أن الهجرة تمثل أحد المحركات الأساسية للتنمية في ألمانيا، وأن نجاحها في الإسهام في النمو الاقتصادي وتعزيز التوازن الديمغرافي يرتبط بفاعلية سياسات تدبير الهجرة، واستقطاب الكفاءات، وإدماج المهاجرين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تفترض الدراسة أن آثار الهجرة لا تقتصر على الدولة المستقبلة، بل تمتد إلى بلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية، ونقل الخبرات، ورأس المال البشري، مع ما قد يرافق ذلك من تحديات مرتبطة بهجرة الكفاءات.

وقد حظيت العلاقة بين الهجرة والتنمية باهتمام واسع من لدن مختصين وباحثين من توجهات وتخصصات متنوعة، حيث تناولت العديد من الدراسات الدولية أثر الهجرة في النمو الاقتصادي، وسوق العمل، والتحويلات الديمغرافية، وسياسات الإدماج، كما ركزت دراسات أخرى على تدفقات اللاجئين واستراتيجيات الحكامة والهجرة الانتقائية القائمة على استقطاب الكفاءات. ورغم أهمية هذه الإسهامات، فإن معظمها عالج هذه القضايا بصورة جزئية، إما من زاوية اقتصادية، أو ديمغرافية، أو قانونية، أو اجتماعية، في حين تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تركيبية تجمع بين هذه الأبعاد، من خلال تحليل العلاقة المتبادلة بين الهجرة والتنمية في ألمانيا، وربطها بسياسات الاستقطاب والإدماج، مع إبراز آثارها في كل من الدولة المستقبلية وبلدان المنشأ.

واعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، وبالاستناد إلى الدراسات العلمية والبيانات والإحصاءات الرسمية ذات الصلة، تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل المفسرة للهجرة إلى ألمانيا، وبيان أساليب تدبيرها، ودراسة إشكالية اللاجئين، وتقييم سياسات استقطاب العمالة الماهرة وإدماج المهاجرين، وصولاً إلى تقويم إسهام الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بألمانيا، وانعكاساتها على التنمية في البلدان الأصلية.

1- الهجرة الألمانية: التحديات الراهنة والتطورات المستقبلية

من المعلوم أن أوروبا الغربية استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين، وذلك قصد سد حاجتها الكبيرة من اليد العاملة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى ضرورة سد الخصاص في الوظائف - الزهيدة الأجور - التي لم يعد يقبل بها أهل البلاد (فياض، 2022، ص 62). فضلاً عن نتائج "جمع الشمل العائلي" بعدما تحولت هجرة الأشخاص المؤقتة إلى هجرة دائمة. وقد قديم هؤلاء المهاجرون من بلدان متعددة، لاسيما من المستعمرات السابقة للدول الإمبريالية التي كانوا يتحدثون لغاتها؛ مثل الهنود والباكستانيين في إنجلترا، في الوقت الذي استقبلت فيه ألمانيا "أعداداً كبيرة من الاتراك الذين تعود معرفتهم باللغة الألمانية إلى عهد الإمبراطورية الألمانية، نهاية القرن 19م" (عسو، 2017، صص 93 - 115).

ولا شك أن الهجرة إلى أوروبا في تزايد مطرد؛ حيث تشير أحدث معطيات مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي «يوروستات» (Eurostat) إلى أن عدد سكان الاتحاد الأوروبي بلغ حوالي 452 مليون نسمة في 1 يناير 2026، مقابل نحو 450.4 مليون نسمة في 1 يناير 2025. وتُعزى الزيادة السكانية المسجلة خلال السنوات الأخيرة أساساً إلى الهجرة الصافية الإيجابية، التي أصبحت تعوض الانخفاض الطبيعي للسكان الناتج عن تجاوز عدد الوفيات لعدد الولادات منذ سنة 2012. ووفق أحدث الإسقاطات السكانية EUROPOP2025، يُتوقع أن يستمر عدد سكان الاتحاد الأوروبي في الارتفاع بصورة طفيفة خلال السنوات المقبلة، ليبلغ ذروته عند حوالي 453.3 مليون نسمة سنة 2029، قبل أن يدخل في مسار تنازلي تدريجي، ليصل إلى نحو 445 مليون نسمة سنة 2050 وحوالي 398.8 مليون نسمة سنة 2100. وتكشف هذه المعطيات عن التحول من مرحلة النمو الديمغرافي المحدود إلى مرحلة تتسم بالشيخوخة السكانية والانخفاض التدريجي، مع استمرار الدور المحوري للهجرة في المحافظة على التوازن الديمغرافي للاتحاد الأوروبي. وباعتبار ألمانيا جزءاً من الاتحاد، فإنها هي الأخرى تشهد توافد أفواج كبيرة من المهاجرين في مختلف الأعمار والجنسيات والمؤهلات العلمية والتقنية، مما يطرح عدة تحديات سياسية



وسوسيواقتصادية، تحاول الحكومة الألمانية التغلب عليها من خلال عدة تدابير وإجراءات، سنحاول التفصيل فيها ضمن العناصر الموالية.

1.1- عوامل الهجرة وأساليب تديرها

أ - الأسباب الاقتصادية والديمغرافية

أسهم ضعف معدل الولادات لدى سكان جمهورية ألمانيا الاتحادية في نقص حاد للفئة النشيطة القادرة على العمل. وعلى الرغم من أن الدولة تبذل جهوداً كبيرة في تشجيع الولادات ومنح مكافآت عن كل ولادة حديثة، فإن مشكل تراجع نسبة الولادات لم يحل على الإطلاق، مما جعل الخبراء في الديمغرافية والاقتصاد الألماني يتنبؤون بحدوث مشاكل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية؛ بحيث تواجه ألمانيا تحدياً ديموغرافياً متزايداً يتمثل في إحالة أعداد كبيرة من الطبقة العاملة إلى التقاعد، مقابل تقلص حجم السكان في سن العمل. ووفق أحدث الإسقاطات السكانية الرسمية، بلغ عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و66 سنة نحو 51.2 مليون نسمة سنة 2024، فيما يُتوقع أن يتراجع عدد السكان في سن العمل بصورة مستمرة خلال العقود المقبلة. كما تشير التوقعات إلى أن ربع سكان ألمانيا تقريباً سيكونون في سن 67 سنة فأكثر بحلول سنة 2035 (Statistisches Bundesamt [Destatis], 2025)، في حين سترتفع أعداد الأشخاص في سن التقاعد بما لا يقل عن 3.8 ملايين شخص إلى غاية سنة 2038. وفي هذا السياق، تبرز الهجرة واستقطاب العمالة الأجنبية المؤهلة باعتبارهما من أهم الآليات التي تعتمد عليها ألمانيا للتخفيف من آثار النقص المتزايد في اليد العاملة والحفاظ على توازن سوق الشغل ونظم الحماية الاجتماعية. وتشير تقديرات معهد أبحاث سوق العمل والتشغيل الألماني إلى احتمال مواجهة ألمانيا نقصاً يصل إلى نحو 7 ملايين من العمال والقوى العاملة بحلول سنة 2035 إذا لم تُتخذ إجراءات فعالة لتعويض الخروج المتزايد من سوق العمل (Bundesministerium für Arbeit und Soziales [BMAS], 2022). لذلك أصبح هذا البلد في حاجة ماسة إلى مزيد من العمال في مختلف التخصصات، من أجل سد الخصاص الذي تعرفه سوق الشغل الألمانية من اليد العاملة بشتى أنواعها.

أما من الناحية الاقتصادية فيلاحظ تمتع ألمانيا بمقومات وهيكل صلبة ومتينة مكنتها من التصدي للأزمة الاقتصادية والتغلب عليها أفضل بكثير من مثيلاتها من دول الاتحاد الأوروبي. وقد أدى الانخفاض النسبي لمعدل البطالة، وكذا معدل النمو المطرد في جعل هذه الدولة أكثر جذبا واستقطاباً لأعداد كبيرة من الشباب خريجي المدارس والمعاهد والجامعات الأوروبية الذين يلجئون التراب الألماني قصد الحصول على فرص الشغل الملائمة لقدراتهم العلمية والتقنية.

وحسب أحدث المعطيات الإحصائية الصادرة عن "المكتب الفيدرالي للإحصاء الألماني" (Destatis)، استقبلت ألمانيا سنة 2024 نحو 1.69 مليون وافد من الخارج، مقابل حوالي 1.26 مليون شخص غادروا البلاد، وهو ما نتج عنه صافي هجرة إيجابي قدره نحو 430 ألف شخص. ويؤكد ذلك استمرار الهجرة الدولية في أداء دور أساسي في النمو الديموغرافي لألمانيا، خاصة في ظل تراجع الزيادة الطبيعية وارتفاع أعداد السكان المتقدمين إلى سن التقاعد (Destatis, 2025). وتظل القارة الأوروبية أحد أهم مصادر الهجرة إلى ألمانيا، إذ تشير أحدث المعطيات إلى أن نحو 65% من الأشخاص ذوي تاريخ الهجرة في ألمانيا سنة 2024 كانت لهم صلات بدول أوروبية، سواء من خلال بلد الميلاد أو بلد ميلاد الوالدين. كما يحتل مواطنو دول أوروبية، ولا سيما رومانيا وبولندا وبلغاريا، مكانة مهمة ضمن الجاليات الأجنبية المقيمة في ألمانيا. وبحسب سجل الأجانب الألماني، بلغ عدد

المواطنون الرومانيين المقيمين في ألمانيا نحو 904 آلاف شخص، والبولنديين نحو 840 ألفاً، والبلغاريين نحو 422 ألفاً في نهاية سنة 2025¹ وتكشف هذه المعطيات عن استمرار الطابع الأوروبي للهجرة إلى ألمانيا، وإن كانت تركيبة الهجرة قد أصبحت أكثر تنوعاً خلال السنوات الأخيرة بفعل تنامي الهجرة القادمة من خارج أوروبا، سواء لأسباب اقتصادية أو دراسية أو إنسانية، وهو ما يعكس التحول التدريجي في موقع الهجرة ضمن السياسة الديموغرافية والاقتصادية الألمانية.

يستنتج مما سلف أن تراجع معدل الفئة النشيطة بألمانيا جعل الحكومة الألمانية الاتحادية تستقدم القوى العاملة الأجنبية الماهرة والمؤهلة. وإذا كانت هذه الدولة تجلب عدد كبير من العمال إلى حظيرتها الصناعية، فإن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بل إن الألمان غالباً ما يهتمون باستقطاب الكفاءات ذوو الخبرات والمؤهلات العالية، ليس فقط من دول العالم الثالث بل أيضاً من داخل دول الاتحاد الأوروبي نفسه، بحيث يستغلون حرية تنقل العمال داخل بلدان الاتحاد، لجلب الكوادر المتخصصة وإدماجها بشكل مباشر في سوق الشغل، وذلك بمنحها تحفيزات مادية ومعنوية جد هامة فضلاً عن تمكينها من شروط وظروف عمل مريحة تناسب إمكاناتها ومؤهلاتها.

ب - طرق تدبير شؤون الهجرة

لقد اتخذت السلطات الألمانية عدة تدابير لتنظيم الهجرة تجاه هذا البلد، وذلك من أجل تفادي وقوع مشاكل في سوق الشغل الألماني. وهي إجراءات استباقية تتوخى تحقيق الملاءمة والانسجام بين التكوينات التي يتلقاها المهاجرون ومتطلبات سوق العمل. ويبدو أن هذه السياسة لم تحقق كفاية ما سطر لها من أهداف، نظراً لاستمرار الخصائص المهيمنة في العمال الماهرين والمتخصصين خاصة من خريجي مدارس ومعاهد التعليم العالي (Mangelberufe für Akademiker)، إضافة إلى النقص فيما عرف بقطاعات MINT (الرياضيات وعلوم الحاسوب والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا).

وبسبب هذا النقص اتجهت ألمانيا نحو تطبيق سياسة أكثر صرامة في موضوع الهجرة والمهاجرين، وذلك عبر "حصريها لقائمة المهن التي تعاني من الخصائص في اليد العاملة، والتي أصبحت مطلوبة بشكل ملح وهي: الهندسة، علم الحاسوب، علم الأحياء، علم الفيزياء، علم الرياضيات، وعلم الطب. كما وضعت الدولة الألمانية قائمة أخرى للمهن الأقل مهارة (Mangelberufe für Facharbeiter)، وتمثلت بالأساس في نقص الفنيين والحرفيين وموظفي التمريض"².

يهدف تأسيس ألمانيا مراكز دولية جديدة للعمل والهجرة والتنمية في العديد من البلدان إلى دعم وتشجيع الهجرة القانونية، قصد الاستفادة من العمل والتأهيل والدراسة. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هذه المراكز سيتم إنشاؤها في تسعة بلدان هي: الأردن وإندونيسيا وباكستان وتونس والعراق وغانا ومصر والمغرب ونيجيريا. بحيث يتم ربط هذه المراكز بوكالات التوظيف الألمانية أو وزارات الهجرة، أو حتى التنسيق مع المؤسسات المختلفة.

تقوم وزارة BMZ منذ سنة 2017 في بعض البلدان المختارة بتمويل مراكز تقدم الخدمات والمعلومات والاستشارات فيما يتعلق بالهجرة والبحث عن عمل، وهي التي ستتم الآن إعادة تنظيمها وبناءها. فعلى سبيل المثال سوف يتم توسيع مركز

¹ - Destatis (2025), Alt und Jung in Deutschland - der demografische Wandel und die Folgen.

² - Connexion-Emploi. (2023, 24 juillet). L'immigration des étrangers qualifiés en Allemagne : Conditions, droits et métiers concernés. Connexion-Emploi. Connexion-Emploi. In : <https://www.connexion-emploi.com>

استشارات الهجرة المشترك بين ألمانيا وغانا في مدينة أكر القوائم منذ 2017 ليصبح مركزا مشتركا بين أوروبا وغانا في مجال العمل والهجرة والتنمية، حيث سيشارك الاتحاد الأوروبي أيضاً في دعم هذا المركز (Deutschland.de, 2023).

وتبرز أهمية هذه المراكز أيضاً في مساهمتها البناءة في مختلف السياسات التنموية سواء تعلق الأمر بالدولة الأم الحاضنة لها، أو بلدان المهجر خاصة ألمانيا. كما تتطلع هذه المراكز بإعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى بلدانهم، ودعمهم في إنشاء الأعمال التجارية. وأمام حاجة ألمانيا إلى العمالة الأجنبية المتخصصة تواجه الكثير من بلدان العالم الثالث أزمة البطالة لدى الشباب، وتبرز مصطلحتها في هجرة العمالة التي تتيح لمواطنيها فرصة المعرفة والعمل والتأهيل المهني المعترف به دولياً. ناهيك عن كون هجرة العمل تُعتبر فرصة لتخفيف الأعباء عن سوق العمل الوطنية. وعودة المهاجرين إلى أوطانهم الأم تتيح لهم أيضاً فرصة تطوير وتنمية هذه البلدان، فضلاً عن نقل المعارف والعلوم والخبرات بعد التأهيل والعمل في ألمانيا.

تأسيساً على ما سبق يستنتج أن "المراكز الدولية للهجرة والتنمية" لها دور أساسي في تسهيل عملية الهجرة إلى ألمانيا وفق الشروط والضوابط التي تحددها هذه الدولة سلفاً، وهي من جهة أخرى تجعل الحكومة الألمانية أكثر إلماماً بالحيثيات والظروف العامة المحيطة بالمهاجر نفسه، وأيضاً تتعرف عن قرب عن إمكاناته وتجاربه وميولاته. وهذا ما يساعد في الواقع الإدارة الألمانية على وضع خطة عمل محكمة ترمي إلى ضبط والتحكم في المهاجرين؛ إن على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي ...، ناهيك عن استغلال طاقاتهم ومهاراتهم في الأعمال الصناعية والخدماتية، حيث تصبح هذه المراكز عبارة عن منبع أصلي يضخ بالعمالة الماهرة نحو ألمانيا بغية الرفع من معدل نموها الاقتصادي والاجتماعي.

2.1- إشكالية اللاجئين

شهدت ألمانيا حركات هجرة واسعة النطاق منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما منذ استقدام العمال الأجانب في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ثم بفعل الهجرة العائلية واللجوء والهجرة الأوروبية والدولية. وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الألماني ظل لفترة طويلة يتردد في الاعتراف بألمانيا باعتبارها «بلداً للهجرة»، فإن هذا التصور بدأ يتغير تدريجياً، خاصة مع دخول قانون الهجرة الألماني حيز التنفيذ في يناير 2005، والذي شكل محطة أساسية في الانتقال نحو سياسة أكثر وضوحاً في مجال الهجرة والاندماج. وتؤكد الحكومة الألمانية حالياً أن ألمانيا كانت، عملياً، بلداً للهجرة منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وجدير بالذكر أن التزايد المهول لأعداد طالبي اللجوء ما بين 2015 و2016 شكل تحديات سياسية واقتصادية للحكومة الألمانية. فقد أسهمت "أزمة اللاجئين" التي اندلعت سنة 2015 في انقسام المجتمع الألماني إلى تيارين: تيار تقبل هؤلاء اللاجئين ودعا إلى الترحيب بهم وإدماجهم، وتيار آخر رفضهم ودعا إلى إبعادهم، حيث قام أتباع هذا التيار بحملات عنف ضد اللاجئين وملاجئهم، إذ تشير الدراسات أنه بمتوسط كل ثلاثة أيام كان يندلع حريق متعمد في مساكن اللاجئين. ومن المؤكد أن الأحزاب اليمينية المتطرفة هي التي تزعمت إيديولوجية رفض اللاجئين والاعتداء عليهم، خاصة حزب "البديل اليميني" الذي استغل موضوع الهجرة واللاجئين في الانتخابات، ونجح في الظفر بالعديد من المقاعد في برلمانات الولايات الألمانية (Hanewinkel & Oltmer, 2023).

وارتباطا بأزمة اللاجئين، خاصة اللاجئين السوريين الذين توافدوا على أوروبا عموماً وألمانيا خصوصاً، عقب الثورة السورية واستمرار الحرب في سوريا بين النظام من جهة والمعارضين له من جهة أخرى، تبرز إشكالية الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، ويعاد طرح التساؤل الآتي: كيف تريد أن تعيش المجموعات البشرية الأصلية والمهاجرة جنبا إلى جنب في ألمانيا مستقبلاً؟

بيد أن الإجابة عن هذا التساؤل يتطلب تكاثفاً لجهود السياسيين والمفكرين والمجتمع المدني، على اعتبار أهمية وحساسية موضوع الهجرة وآثاره المستقبلية، وتبعاً لاستطلاع الرأي الذي أنجز سنة 2017، ذهب المستجوبون إلى أن موضوع الهجرة والاندماج يعتبر أهم قضية يجب على الحكومة الفيدرالية معالجتها، يليه موضوع الأمن الداخلي. لاسيما بعد الهجوم الإرهابي على سوق عيد الميلاد في برلين، والذي قتل فيه 12 شخصاً وأصيب 48 آخرون بجروح خطيرة في ديسمبر 2016، ارتكبه رجل تونسي جاء إلى ألمانيا كطالب لجوء. وبما أنه لا يمكن ترحيله إلى بلده الأصلي بسبب افتقاده إلى الأوراق الثبوتية، فإن الجدل حول قوانين الطرد الأكثر صرامة وممارسة الترحيل الأكثر كفاءة قد تأجج في ألمانيا من جديد. لذلك، اتخذت إجراءات أكثر صرامة حيث أصبح تنقل اللاجئين مقيد بعدم السماح لهم بمغادرة منطقة مكتب الهجرة المختص. كما سيسمح للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بقراءة البيانات من أجهزة الحاسوب المحمولة والهواتف المحمولة في المستقبل من أجل تحديد هوية ومنشأ طالب اللجوء. ويمكن أيضاً إجبار طالبي اللجوء «دون احتمال البقاء» من قبل الولايات الفيدرالية على العيش في مرفق استقبال أولي لمدة تصل إلى سنتين بدلاً من ستة أشهر كحد أقصى، كما كان الحال سابقاً (Hanewinkel & Oltmer, 2023).

إذا كان يُنظر إلى هجرة اللاجئين على أنها خطر أمني، فإن النتيجة المنطقية لذلك هي توسيع التدابير الأمنية. إذ في الاتحاد الأوروبي، تلتزم ألمانيا بحثاً الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي على الرجوع إلى نظام الحدود الأوروبي. وبالتالي، سيتم إعادة إنشاء نظام «تأمين المآزر»، الذي انهار خلال «الربيع العربي» وما يرتبط به من زعزعة استقرار دول متعددة مجاورة للاتحاد الأوروبي مثل اتفاقية اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وأيضاً من بين الجهود الرامية إلى تعزيز الأواصر الداخلية لبلدان الاتحاد نذكر: التعاون مع ليبيا، التي ربما تكون أهم بلد عبور للاجئين والمهاجرين من إفريقيا الذين يرغبون في دخول الاتحاد الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط فضلاً عن التوصل إلى اتفاقات مع بلدان إفريقية أخرى، كجزء مما يسمى بـ «شراكات الهجرة»، يلتزمون بكبح الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وسحب طالبي اللجوء المرفوضين.

وفي المقابل، يعمل الاتحاد الأوروبي على زيادة مساعداته الإنمائية لهذه البلدان قصد مكافحة أسباب الهجرة غير الشرعية. وقد أغلقت أوروبا العديد من حدودها بأسوار ضد المهاجرين، وتم توسيع وكالة حماية الحدود الأوروبية "فرونتكس" لتصبح وكالة للحدود وخفر السواحل، وتم تجهيزها بصلاحيات أكبر بكثير. فعلى سبيل المثال، تعزز الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إعادة ملتصبي اللجوء المرفوضين إلى بلدانهم الأصلية.

أسهمت هذه الإجراءات في تقليص عدد اللاجئين الجدد الذين يصلون إلى الاتحاد الأوروبي، ومن ثمة إلى ألمانيا بشكل كبير منذ سنة 2015. إذ في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2017، ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، عبر حوالي 117000 مهاجر (لاجئ) البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وفي الفترة نفسها، تم تسجيل حوالي 106604 طالبي لجوء في ألمانيا (Vera Hanewinkel und Jochen Oltmer, 2023). وأعلن السياسيون أن انخفاض أعداد طالبي اللجوء نجح بالفعل، في حين عبرت

منظمات حقوق الإنسان قلقها إزاء هذه التطورات، عبر إشارتها إلى أن تدابير حبس الرهن تعني أن العديد من طالبي اللجوء لم تعد لديهم فرصة التقدم بطلب للحصول على اللجوء، وهو حق تضمنه لهم "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، مع العلم أنه يوجد أكثر من 65 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، ومثل هذه الإجراءات قد تؤدي إلى الانخفاض الكبير لعدد طالبي اللجوء في ألمانيا، ومن ثمة تفاقم أزمة اللاجئين بأوروبا عموماً وألمانيا خصوصاً.

تقوم الحكومة الألمانية بتطوير أدوات حل إشكالات الهجرة كمجال من مجالات السياسة العامة للبلاد، بالتعاون مع البلدان الشريكة للتعاون الإنمائي الألماني ومختلف الوزارات الألمانية والجهات الفاعلة الأوروبية المتعددة الأطراف. ويهدف "التعاون الإنمائي الألماني" إلى المساهمة في تحقيق هجرة منتظمة وآمنة على أساس الاتفاق العالمي للهجرة، والإسهام أيضاً في تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار تتبع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) نهجاً موجهاً نحو تطوير سياسة الهجرة الوطنية والأوروبية والدولية بهدف وضع خطة أو استراتيجية تسهم في إيجاد حلول واقعية لإشكالات الهجرة. مما سيؤدي إلى خدمة مصالح المهاجرين وبلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء (GIZ, 2023).

تراجعت تدفقات الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي إلى أدنى مستوياتها منذ بداية "أزمة اللاجئين" التي سببتها الحرب في سوريا، فقد تراجع عدد عمليات اجتياز الحدود بصفة غير شرعية إلى التسع، حيث انخفض من 1,8 مليون سنة 2015 إلى 204.219 سنة 2017 (فياض، 2022، ص 63). غير أن عدد المهاجرين ما فتئ أن ارتفع من جديد مع الحرب الأوكرانية، إذ أعلنت الحكومة الألمانية أنها استقبلت ما يزيد عن مليون لاجئ أوكراني منذ انطلاق العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا في 24 فبراير 2022 (الميادين، 2023).

وتكشف المعطيات الديموغرافية الحديثة عن تعاظم الوزن السكاني للمهاجرين وأبنائهم داخل المجتمع الألماني. فوفق النتائج الأولية للميكروسوسس الألماني لسنة 2025، بلغ عدد الأشخاص ذوي تاريخ الهجرة (Einwanderungsgeschichte) نحو 21.8 مليون نسمة، أي ما يعادل 26.3% من مجموع السكان المقيمين في الأسر الخاصة، مقابل 25.8% سنة 2024¹. ويشمل هذا المفهوم الأشخاص الذين هاجروا بأنفسهم إلى ألمانيا منذ سنة 1950، وكذلك أبناء الجيل الثاني الذين هاجر كلا والديهم إلى ألمانيا. كما تشير المعطيات إلى أن نحو 16.4 مليوناً من هذه الفئة هاجروا بأنفسهم، في حين ينتهي حوالي 5.4 ملايين إلى الجيل الثاني.

وتبرز أهمية الهجرة كذلك من خلال عدد السكان الأجانب؛ فقد بلغ عدد الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الألمانية حوالي 14.07 مليون نسمة في نهاية سنة 2025، وهو ما يمثل رقماً مستقراً تقريباً مقارنة بسنة 2024. ويعكس هذا التنوع السكاني اتساع دائرة الهجرة من أوروبا ومن خارجها، حيث كان نحو 35% من الأجانب من مواطني دول الاتحاد الأوروبي، و32% من جنسيات أوروبية أخرى، بينما ينحدر نحو 32% من بلدان خارج أوروبا أو لا يحملون جنسية محددة (Destatis, 2026).

¹ - Distatis (2025), Gut jede vierte Person in Deutschland hat eine Einwanderungsgeschichte. in: https://www.destatis.de/DE/Presse/Pressemitteilungen/2025/05/PD25_181_125.html.

وقد مثلت سنة 2015 محطة مفصلية في تاريخ الهجرة واللجوء في ألمانيا، عندما ارتفعت أعداد طالبي الحماية الدولية بصورة غير مسبوقة. فقد سجلت ألمانيا خلال ذلك العام 476,649 طلب لجوء أولياً وتابعا، مقابل 202,834 طلباً سنة 2014، في حين بلغ عدد الوافدين المسجلين في نظام التوزيع الأولي لطالبي اللجوء (EASY) نحو 1.09 مليون شخص. وفي سنة 2016 ارتفع عدد طلبات اللجوء المسجلة إلى 745,545 طلباً، منها 722,370 طلباً أولياً، نتيجة تسجيل جزء كبير من الوافدين الذين وصلوا خلال 2015 في السنة التالية (BAMF, 2025).

وقد فرضت هذه التطورات تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة على الدولة الألمانية، وأثارت نقاشاً واسعاً حول حدود استقبال اللاجئين، وتوزيع أعباء الاستقبال بين الولايات والبلديات، وسياسات الاندماج، وسرعة معالجة طلبات اللجوء. كما شهدت تلك المرحلة تنامي مظاهر العداء للأجانب واللاجئين ووقوع اعتداءات على بعض مراكز إيواءهم، بالتوازي مع تصاعد الخطاب السياسي المناهض للهجرة، وهو ما جعل قضية اللجوء والهجرة إحدى القضايا المركزية في الحياة السياسية الألمانية.

وفي هذا السياق، استفاد "حزب البديل من أجل ألمانيا" (AfD) من تصاعد النقاش حول الهجرة واللجوء، وجعل تشديد سياسة الهجرة والحد من استقبال اللاجئين من أبرز محاور خطابه السياسي، الأمر الذي ساعده على تحقيق اختراق انتخابي مهم في عدد من برلمانات الولايات، ثم في البرلمان الاتحادي. ولذلك أصبحت قضية الهجرة عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل الخريطة السياسية الألمانية وفي تنامي الاستقطاب حول قضايا الهوية والاندماج والسياسة اللجوءية (Bundeswahlleiterin, 2025).

غير أن أزمة اللجوء لم تتوقف عند موجة 2015-2016؛ فقد شهدت ألمانيا لاحقاً موجة جديدة واسعة من الهجرة المرتبطة بالحرب الروسية - الأوكرانية منذ سنة 2022، إلى جانب استمرار تدفقات طالبي اللجوء من دول أخرى. وفي المقابل، عرفت طلبات اللجوء الجديدة تراجعاً ملحوظاً في 2025؛ إذ سجل المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين 113,236 (BAMF) طلب لجوء أولياً، بانخفاض قدره 50.7% مقارنة بسنة 2024، بينما بلغ مجموع طلبات اللجوء الأولى والتابعة 168,543 طلباً. وكانت أفغانستان وسوريا وتركيا من أبرز جنسيات طالبي اللجوء خلال تلك السنة (BAMF, 2026).

أما بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، فقد شكلت الحرب السورية منذ 2011 أحد أهم أسباب تدفقات اللجوء إلى ألمانيا خلال العقد الماضي، ولا سيما في 2015 و2016. غير أن وضعهم أصبح أكثر تعقيداً بعد التطورات السياسية في سوريا، وهو ما دفع السلطات الألمانية إلى إعادة النظر في معالجة بعض ملفات الحماية والإقامة. وفي سنة 2025، ظل السوريون من بين أهم جنسيات طالبي اللجوء في ألمانيا، حيث سجلت 23,256 طلباً أولياً من مواطنين سوريين، ليحتلوا المرتبة الثانية بعد أفغانستان.

وتكشف هذه التطورات أن إشكالية الهجرة في ألمانيا لم تعد تقتصر على استقبال اللاجئين أو ضبط الحدود، بل أصبحت ترتبط بقضايا أوسع تشمل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وتعلم اللغة، والتعليم والتكوين، ودخول سوق العمل، والحصول على السكن، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، ومواجهة التمييز والعنصرية. وتكتسب هذه القضايا أهمية أكبر بالنظر إلى أن أكثر من ربع سكان ألمانيا أصبحوا اليوم من ذوي تاريخ الهجرة؛ ففي سنة 2025 كان عددهم نحو 21.8 مليون نسمة، أي 26.3% من سكان البلاد في الأسر الخاصة.

ومن ثم، فإن السؤال الذي تطرحه الهجرة في ألمانيا اليوم لم يعد يتمثل فقط في كيفية استقبال المهاجرين واللجئين، وإنما في كيفية بناء نموذج مستدام للتعايش والاندماج داخل مجتمع أصبح متنوعاً ديموغرافياً وثقافياً بصورة متزايدة. وبذلك تبرز التساؤلات الآتية: كيف يمكن لألمانيا أن توفق بين حاجتها المتزايدة إلى الهجرة، خاصة في ظل التحولات الديموغرافية ونقص اليد العاملة، وبين متطلبات الاندماج الاجتماعي والحفاظ على التماسك المجتمعي؟ وإلى أي حد يمكن أن تتحول الهجرة من مصدر للاستقطاب السياسي والاجتماعي إلى رافعة للتنمية الاقتصادية والديموغرافية؟

2 - المهاجرون بين الاستقطاب والاندماج

2-1 - العمالة الماهرة

تتميز الهجرة في الفترة الراهنة بظهور أنماط جديدة من تيارات الهجرة، حيث تعد الحركية المؤقتة من بين أشكال الهجرة الأكثر سرعة من ناحية النمو، ومنها الهجرة المؤقتة لأصحاب الكفاءات إلى الدول المتقدمة (Sieu - Ean Khool et al, 2007, p 195)، ويوضح الجدول الآتي نماذج لمعدلات الهجرة الماهرة لدى بعض البلدان:

الجدول 1: نسبة الهجرة الماهرة من مجموع الهجرة المغادرة من خلال نماذج من البلدان

البلدان	أعلى النسب المئوية	البلدان	أقل النسب المئوية
تاوان	78	كرواتيا	20,5
قطر	69,6	إيطاليا	17,3
جنوب إفريقيا	62,6	السينغال	16,7
كندا	60,1	المكسيك	14,4
فنزويلا	60,1	المغرب	12,9

المصدر بتصريف عن: (Özden & Schiff, 2006, pp. 175–177)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هجرة الكفاءات أو الهجرة الماهرة تشكل نسبة مرتفعة ضمن مجموع المهاجرين في الدول المتقدمة وفي مقدمتها الطاوان التي تصل فيها نسبة هجرة الأدمغة 78%. مما يفيد أن الدول النامية أغلب المهاجرين فيها ليسوا سوى عمالا عاديون يفتقرون إلى المؤهلات والقدرات العلمية والتقنية التي تحتاجها الدول المتقدمة وعلى رأسها ألمانيا. هذه الأخيرة التي تشترط على الشباب الراغبين في الهجرة إليها ضرورة تعلم اللغة الألمانية، والتوفر على الأقل على دبلوم مهني معترف به من قبل دولهم الأصلية. وهذه الشروط تكاد توجد لدى جميع دول الهجرة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما الجانب المتعلق بالشواهد والدبلومات والخبرات.

تمثل الهجرة الماهرة من هذا المنطلق ظاهرة اقتصادية بارزة، إذ يهاجر الأشخاص نحو الأماكن التي يمكن أن تستخدم فيها مهاراتهم بطريقة أكثر فعالية، الأمر الذي يعود بمنافع اقتصادية ليس على العمالة المهاجرة فحسب، بل أيضا على اقتصاديات البلدان المضيفة ذاتها. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تفرض الهجرة الماهرة تحديات تنموية غاية في الأهمية على اقتصاديات الدول النامية. فهجرة الأدمغة تخفض بشكل مباشر من رأس المال البشري، فضلا عن آثار هذا الانخفاض على التنمية

الاقتصادية. وعلى الرغم من أن ثمة إمكانية لرجوع المهاجرين أو أن تكون هناك إسهامات اقتصادية لمهاجري الشتات في بلدانهم الأصلية، فإن هذه النتائج تظل غير مضمونة (Global Migration Group, 2007, pp 103 - 104).

وتندرج الهجرة الطلابية ضمن هذا النوع من الهجرة، حيث أصبحت تسهم بنسبة هامة من هجرة الكفاءات على المستوى العالمي. وفي السنوات الأخيرة، تواصل قدوم المزيد من الطلاب من خارج أوروبا للدراسة في جامعاتها ومعاهدها، إذ أشار بحث أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أنه في الفترة المتراوحة بين 2000 و2010، ارتفع عدد الطلاب الدوليين في أوروبا تقريبا إلى 114%، بينما تزايد عددهم في الفترة ذاتها بنسبة 55%. ودوليا، ارتفع عدد الطلاب الذين يدرسون خارج بلدانهم الأصلية في الفترة نفسها بنسبة 99%. وتعد أوروبا المقصد الأول للدراسة، حيث تستقطب هذه القارة 41% من مجموع الطلاب الدوليين، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 21%، التي استقطبت أعدادا كبيرة من الطلاب من أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوقيانوسيا وآسيا (A. G. D. Overmars, 2014, pp 5 - 6).

وفي ألمانيا تعمل الحكومة على انتقاء المهاجرين الذين يودون الدخول إلى هذا البلد. وهذا ما يسمى بالهجرة الانتقائية التي "يختلف تعريفها بين دول المنشأ ودول الاستقبال، فالهجرة الانتقائية وفق دول المنشأ تعتبر هجرة للكفاءات والأدمغة، في حين استهدف هذه الكفاءات والعمال المهرة والمتخصصين في برامج وسياسات استقطاب هؤلاء من طرف دول الاستقبال يعتبر هجرة انتقائية" (أقاري وبن راحلة، 2019، ص 74)، والهجرة الانتقائية من هذا المنظور نوع من الهجرة الاصطفائية يقوم من خلالها البلد المضيف باختيار وانتقاء مهاجريه، فهي سياسية تهدف أساسا لجلب واستقطاب العمال المهرة، الذين يعتبرون قيمة مضافة لاقتصاد البلد، وصد الطريق عن المهاجرين الذين هدفهم استغلال النظام الاجتماعي في البلد المضيف. كما تعني الهجرة الانتقائية "التركيز على استخدام اليد العاملة الماهرة، والتخصصات الدقيقة" (شعبان، د. ت، ص 5).

وعلى هذا الأساس يمكن أن يُفهم أهمية العمالة الماهرة بالنسبة لدول الاستقبال التي تتخذ العديد من الإجراءات والتدابير من أجل استقطاب وجلب احتياجاتها من المهاجرين من عمال وذوي الكفاءات والمهارات، بما يتناسب مع متطلباتها الاقتصادية من مدخلات لسوق الشغل، بهدف إدماجهم والاستفادة من مواهبهم وكفاءاتهم من الناحية العملية والمعرفية، وبالتالي المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، وهذا ما يندرج بطبيعة الحال فيما يسمى "بالإدارة الذكية للهجرة".

وتعتبر ألمانيا من أبرز الدول الأوروبية التي تركز على استقطاب العمالة الماهرة. ويعود سبب هذا الاستقطاب إلى النقص الحاد الذي يعاني منه هذا البلد من العمال المهرة ذوو الكفاءات العالية، الأمر الذي يجعل الحكومة الألمانية تبحث عن كل السبل الممكنة لجلب هذا الصنف من اليد العاملة من الخارج. إذ خلال سنة 2021 لم تتمكن أكثر من نصف الشركات من سد خصائص الوظائف الشاغرة، وفقًا لغرفة الصناعة والتجارة الألمانية (Deutscher Industrie-und DIHK) (Handelskammertag)، وهذا ينطبق بالأساس على مهن التمريض والحرف اليدوية، كما ينطبق أيضًا على الهندسة والمهن التقنية¹. (Tatsachen über Deutschland, 2023a)

¹ - Travailler en Allemagne (27 - 7 - 2023) in :https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/fri.

ومن أجل استقطاب الكفاءات وضعت ألمانيا إطاراً تنظيمياً خاصاً؛ تجلّى في إصدار قانون الهجرة للكوادر المتخصصة في مارس 2020 (Deutschland.de, 2023). وهو قانونٌ يُمكن الكوادر المتخصصة من دول خارج الاتحاد الأوروبي من الوصول بسهولة أكبر إلى سوق العمل الألماني. حيث كان هذا القانون في السابق يخص فقط الكوادر المتخصصة الحاصلة على تأهيل مهني أكاديمي، غير أنه أصبح سارياً أيضاً - ومنذ سنة 2020 - على الكوادر المتخصصة الحاصلة على مؤهلات مهنية مُكتسبة في الخارج. ونظراً لأن نظام التأهيل المهني المزدوج في ألمانيا يتمتع بميزات خاصة ويضع معايير عالية، تعمل الحكومة الاتحادية أيضاً على تحسين فرص القدوم إلى ألمانيا لتيسير إجراءات التأهيل وفقاً لقانون هجرة الكوادر المتخصصة الجديد.

تؤكد DIHK تطلع واحدة من كل خمس شركات ألمانية (واحدة من كل أربع شركات في الجنوب) إلى الحصول على موظفين من الخارج، على اعتبار أهمية العمالة الماهرة الأجنبية في تطوير هذه الشركات ذات المشاريع الصغرى أو المتوسطة من جهة، وجعل الاقتصاد الألماني أكثر حيوية وازدهاراً من جهة أخرى. ويبدو أن العمالة الأجنبية خاصة المؤهلة هي الأكثر طلباً من بين العمال في المدن الصغرى مثل بافاريا وبادن - فورتمبيرغ نظراً لتركز المقاولات والشركات الصغرى والمتوسطة بهذه المدن¹.

إجمالاً يمكن القول إن جمهورية ألمانيا الاتحادية حققت نتائج هامة انطلاقاً من طبيعة السياسة التي تعاملت بها مع موضوع الهجرة، الشيء الذي جعلها تحتل الصدارة في التقدم الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي، ولم يكن ليتأتى لها ذلك لولا استقطابها للكفاءات والكوادر المتخصصة في جميع الميادين سيما في الصناعة والخدمات. وهذا ما يمثل في الحقيقة نموذجاً ناجحاً بالنسبة لطرق التعامل مع قضية الهجرة، الشيء الذي يجعل الدول المستقبلية في حاجة ماسة إلى الأخذ بمبادئ هذا التوجه من أجل محاولة الاستفادة من المهاجرين والتقليص من المشاكل الناجمة عن الهجرة والمهاجرين. وتجدر الإشارة إلى أن ظروف المهاجرين بألمانيا لم تكن كلها جيدة، بحيث كانت هناك مشاكل وصعوبات تطرقنا لبعضها في مشاكل اللاجئين، ونذكر بعضها الآخر في عنصر: إدماج المهاجرين.

2 - إدماج المهاجرين

إن إدماج المهاجرين في بوتقة المجتمع الألماني تعترضه بعض الصعوبات، في مقدمتها مشكل اللغة بنسبة 66%، حيث الحكومة الألمانية تركز على ضرورة تعلم اللغة الألمانية وإتقانها كمدخل رئيس للاندماج والاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومن العقبات التي تعترض الاندماج بنسبة تتراوح بين 72 و 64% نجد عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل بالنسبة للمهاجرين، في حين تتراوح نسبة التمييز على أساس الأصل ما بين 69 و 60% (Haenle, 2023).

وللتغلب على هذه الصعوبات عملت السلطات الألمانية على اتخاذ مجموعة من التدابير تجلت في دعوة العمال المهاجرين إليها بضرورة اكتساب اللغة الألمانية في بلدانهم الأم، عن طريق الارتباط بمراكزها التي تمنح شهادات إتقان اللغة لهؤلاء الأشخاص. أما بخصوص تكافؤ الفرص للمهاجرين في سوق العمل فإن أرباب العمل قاموا بتوحيد اللغة المهنية بين جميع العمال داخل المصانع أو الأورش وغيرها، وغالباً ما تكون اللغة الإنجليزية هي المشترك اللغوي بين جميع العمال ذوو الجنسيات واللغات المتعددة.

¹ - نفسه.

تعتمد ألمانيا بصفتها بلداً جاذباً للهجرة على سياسة اندماج حيوية. تمنح الجمهورية الاتحادية اللاجئين حمايةً وتبذل جهودها لمكافحة أسباب النزوح عالمياً¹. وتفي ألمانيا بمسؤوليتها الإنسانية تجاه اللاجئين والباحثين عن الحماية، الذين يفرون من مناطق الأزمات والصراعات.

تساهم وسائل الإعلام الألمانية المختلفة في الدعاية إلى أهمية الهجرة إلى هذا البلد، وتقدم برامجاً غاية في التشويق لمن يرغب في الهجرة خاصة من ذوي الكفاءات والمؤهلات. وتعمل هذه الوسائط بنهج سياسة ترحيب جيدة لكافة أطياف المهاجرين، وتتبنى طرح الهجرة والاندماج وتدافع عنه بشق الطرق، على الرغم من أن هذا الاندماج لا يكون دائماً إيجابياً بل يكون في بعض الأحيان سلبياً لاسيما إذا تعلق الأمر باللاجئين أو المهاجرين غير الشرعيين (Bericht der Fachkommission der,2020, p 56).

وعلى كل حال فإن جمهورية ألمانيا الاتحادية تمثل النموذج الحي لمسألة اندماج المهاجرين والترحيب بهم، عكس بعض الدول التي تضيق الخناق عليهم، عبر فرض قيود شديدة على حرية تنقلهم، وتقليص فرص حصولهم على العمل والتعليم، بغية تيسير إبعادهم (ACTES DE LA TABLE RONDE, 6 Avril 2018). ويبين الجدول الآتي أهمية مساهمة ألمانيا في استقبال وحماية المهاجرين بالمقارنة مع فرنسا:

الجدول 2: مقارنة بين فرنسا وألمانيا فيما يتعلق بمعدل استقبال وحماية المهاجرين خلال فترة: 2015 – 2016.

عدد طلبات الهجرة المقدمة لأول مرة (2015 – 2016)	نسبة متوسط الاعتراف العالمي (2015)	نسبة متوسط الاعتراف العالمي (2016)	عدد الحماية الممنوحة (2015 – 2016)
فرنسا	146 560	31,5	38.1
ألمانيا	1164065	49,8	62,4

المصدر بتصرف:

Eurostat, Office français de protection des réfugiés et apatrides [OFPRA], & Bundesamt für Migration und Flüchtlinge [BAMF]. (s. d.). Données statistiques sur les migrations et l'asile.

يتبين من خلال قراءة معطيات الجدول أن ألمانيا تتفوق على فرنسا معدلات استقبال المهاجرين وحمايتهم، وبالتالي تحقق الصدارة في أوروبا في اعتبارها أول بلد يرحب بالمهاجرين واللاجئين منهم على وجه الخصوص. حيث تتحمل ألمانيا مسؤولية إنسانية تجاه اللاجئين والباحثين عن الحماية، الذين يفرون من مناطق الأزمات والصراعات، إذ تلقى المكتب الاتحادي للهجرة (BAMF) ما يقرب من 200,000 طلب لجوء سنة 2021، وثمة هدف رئيسي للحكومة الاتحادية يتمثل في تحسين الظروف

¹ - الهجرة والاندماج (22 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:

المعيشية للأشخاص، بحيث لا يُضطرون إلى مغادرة أوطانهم. ولهذه الغاية، دشنت ألمانيا مبادرات عديدة تُعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان وتخلق الأمن والأمان¹.

يُدمج جميع المهاجرين وأحفادهم، الذين يعيشون في ألمانيا بشكل دائم وقانوني في المجتمع الألماني، ويحق لهم الحصول على إعانات الاندماج من الحكومة الاتحادية. وتندرج ضمنها، على سبيل المثال، دورات اللغة والاندماج، التي يُفترض منها أن تُسبّل الاستقرار في المجتمع. ويُقرّر منح المهاجرين، الذين من المحتمل أن يظلوا في ألمانيا لفترة أطول من الوقت، دخولاً إلى سوق العمل الألماني في الوقت الملائم. وتعتمد الحكومة الاتحادية كذلك على هجرة مستشرفة للمستقبل وقائمة على الاحتياجات للكوادر المتخصصة من جميع أنحاء العالم.

تتعاون مجموعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في عملية إدماج المهاجرين، بما ذلك بلديات الولايات، وتتم عملية التنسيق بين المؤسسات من أجل وضع تدابير خاصة بالهجرة والتنمية والاندماج. وفي هذا الصدد تُعدّ ألمانيا قانوناً جديداً للهجرة لإخراجه إلى حيز الوجود سنة 2023 (Connexion-Emploi, 2023)، نظراً للنقص الحاد في العمالة الألمانية، الشيء الذي يؤثر على الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية؛ وفي هذا الصدد وحسب التوقعات سيكون الاقتصاد الألماني سنة 2035 في حاجة إلى سبعة ملايين وظيفة. وأمام هذا الخصاص المهول في العمالة الأجنبية، ستكون الحكومة الألمانية مضطرة لتخفيف من إجراءات الهجرة قصد تسهيل توظيف المهاجرين المؤهلين خارج الاتحاد الأوروبي وفق قانون الهجرة الجديد.

ونظراً لحاجة ألمانيا للعمال الأجانب. عملت هذه الأخيرة على توسيع سياسة الجاذبية والترحيب على المستوى الخارجي، كما عملت على تخفيف معايير انتقاء العمال وتبسيط الإجراءات الإدارية، تجلّى ذلك في الاكتفاء بالاستفادة من دورات تعليمية وتدريبية من المواقع الإلكترونية لتعلم اللغة الألمانية وثقافة البلد المضيف، فضلاً عن عدم توقيع عقد العمل قبل القدوم إلى ألمانيا. أما فيما يخص معدل الخصائص من اليد العاملة التي تعاني منها الدولة فتقدره "وكالة التوظيف الفيدرالية (BA)" بـ 400000 عامل كل سنة لسد حاجيات سوق العمل الألماني. ومن أجل جعل ألمانيا أكثر جاذبية للمرشحين للهجرة، تعترم الحكومة الألمانية تسهيل تجنيس المهاجرين، وذلك بإصلاح قانون الجنسية (Staatsangehörigkeitsrecht) الذي سييسر على العمال الأجانب الحصول على الجنسية الألمانية: 5 سنوات مقارنة بـ 8 حالياً، أو حتى 3 سنوات إذا أظهر المهاجرون حسن نية للاندماج في ألمانيا (Connexion-Emploi, 2023).

في إطار سياسة الاستقبال والاندماج وضعت السلطات الألمانية برامج محددة لإدماج الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 27 سنة، ووضعت مشاريع إدماج في جميع أنحاء الولايات بمساعدة الرابطات والمؤسسات (Wihtol de Wenden, 2023). وسيعتمد التقييم المستقبلي للهجرة أيضاً على مدى جودة الروابط الداخلية للمهاجرين في دمج اللاجئين في المجتمع. وتوضح دراسة أعدها "معهد سوق العمل والبحوث المهنية" أنه بعد خمس سنوات من الهجرة إلى ألمانيا، كان 50 % من اللاجئين في سن العمل يعملون. وبعد 15 عاماً، بلغ معدل العمالة 70% (Vera Hanewinkel und Jochen Oltmer). ولا يتوقف مسار الاندماج على جهود إدماج المهاجرين فحسب، بل يتوقف أيضاً على فرص المشاركة التي يمنحها المجتمع المضيف. وهكذا،

¹ - بلدٌ حديثٌ يستقطبُ المهاجرين (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:

- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>.

يلاحظ مجهودات جمهورية ألمانيا الاتحادية في إدماج المهاجرين، سواء إدماج في سوق الشغل، وهو أول مرحلة في الاندماج، والمرحلة الثانية والأخيرة هي إدماج هؤلاء في الحياة الاجتماعية والخدمات والثقافية ...، لكن إدماج ملايين المهاجرين في الحقيقة يتطلب موارد مالية هامة وفترة زمنية طويلة.

3 - إسهام المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3 - 1 - دور الهجرة في تنمية جمهورية ألمانيا الاتحادية

تذهب التقارير والدراسات الألمانية إلى القول بأن المهاجرين والمهاجرات يقدمون مساهمة كبيرة وهامة في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية ألمانيا الاتحادية¹. ويساهم أكثر من 22 مليون شخص من أصولٍ أجنبية إسهامًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويساهمون أيضًا في التنوع الثقافي والديني ... لهذا البلد². وتشكل ألمانيا قفلة مفضلة للمهاجرين، نظرًا لما توفره من فرص العمل، وكذلك ما تمنحه من آفاق رحبة لتطوير المستوى المادي والخدماتي لهؤلاء (CCME, 2023). لكن التساؤل المطروح بهذا الخصوص هو: إلى أي حد يساهم المهاجرون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بألمانيا؟

إن المؤسسات الألمانية تجيبنا عن هذا التساؤل؛ حيث أشارت دراسة أجريت في 16 ولاية ألمانية أن المناطق التي بها نسبة عالية من العمال الأجانب تعاني من بطالة أقل ومستويات أعلى من الاستثمارات، كما أن عدد براءات الاختراع المسجلة في هذه الولايات أعلى أيضًا، مما يفسر "التأثير الإيجابي للمهاجرين على الاقتصاد الألماني" (Lorenz, 2023). واستنادًا إلى بيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومكتب الإحصاء الألماني، تشير الدراسة نفسها إلى أن "التنوع الثقافي الألماني هو أحد العوامل التي تساهم في النجاح الاقتصادي" (Lorenz, 2023).

قامت هذه الدراسة كذلك بمقارنة المؤشرات الرئيسية للابتكار والازدهار الاقتصادي (بما في ذلك الشركات المستفيدة من الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر وطلبات براءات الاختراع والبطالة) بعدد المهاجرين، وخلصت إلى أن الدول ذات الأداء المنخفض نسبيًا مع عدد أقل من العمال الأجانب يمكن أن تحسن معدل الابتكار والنجاح الاقتصادي لديها من خلال جذب المزيد من الكفاءات الأجنبية. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن "العدد الكبير من الشركات التي لديها رأس مال استثماري وعدد تسجيلات براءات الاختراع تقع كلها في المناطق ذات المعدلات المرتفعة من المهاجرين وذات الثقافات المتعددة؛ مثل برلين وبافاريا وبادن فورتمبيرغ، مما يفيد أن الهجرة تؤثر بشكل إيجابي على الابتكار والنمو" (Lorenz, 2023).

انطلاقًا مما سبق يتضح أن مسألة الهجرة بألمانيا يغلب عليها الطابع الإيجابي النفعي، خاصة في الجانب المتعلق بالتنمية عموماً والتنمية الاقتصادية خصوصاً، فعلى الرغم من استفادة دول الاتحاد الأوروبي من العمالة المهاجرة بجميع أصنافها ومستوياتها العلمية والتقنية، فإن ألمانيا تكاد تنفرد بحصة الأسد من هذه الهجرة، لاعتبارات متعددة أبرزها طبيعة السياسة

¹ - هجرة العمالة الماهرة والمتخصصة من بلدان ثالثة (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني

- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>.

² - بلدٌ حديثٌ يستقطبُ المهاجرين (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:

- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>.

الاقتصادية التي تنهجها هذه الدولة، والتي تركز أساسا على استقطاب الكفاءات الأجنبية والعمل على دمجها في سوق الشغل، قصد الدفع بعجلة الاقتصاد نحو مزيد من التطور والازدهار.

توفر ألمانيا آلاف فرص الشغل للمهاجرين سنويا، مما يجعلها قبلة مفضلة لمئات الآلاف من المهاجرين من جميع أنحاء العالم، خاصة من دول جنوب أوروبا وشرقها. ويتمركز معظم الوافدين الجدد في المناطق الحضرية المزدهرة مثل كولونيا وفرانكفورت وميونخ (CCME, 2023). ويعقد الكثير من اليونانيين والإسبان أو البلغاريين آمالا كبيرة على الهجرة ويعتبرونها فرصة أخيرة للحصول على عمل، نظرا لارتفاع معدل البطالة في بلدانهم. وهذا الأمر يجعل ألمانيا تزيد من جهودها الرامية إلى تسهيل إجراءات الاعتراف بمؤهلات المهاجرين، والسماح لعائلاتهم بالبقاء في هذا البلد.

توفر الهجرة لألمانيا أطرا ذات مؤهلات عالية مثل المهندسين والأكاديميين والعمال المتخصصين، وبالتالي فإن الشركات الألمانية تستفيد من هذه الهجرة. كما تجلب الهجرة يدا عاملة في تخصصات لا تتطلب مهارات عالية جدا مثل مجال البناء والرعاية الصحية (Wihtol de Wenden, 2023). ومن جهة أخرى، يتميز المهاجرون القادمون من منطقة الاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان بسرعة الاندماج في الحياة العملية والاجتماعية الألمانية. ومنه، تشكل الهجرة في الوقت الراهن فرصة جيدة للمجتمع الألماني، الذي يجب أن يكون مُهيأ لاستقبال المهاجرين دون تحفظ أو تردد، وأن يتهيأ أيضا للتفاعل مع الأزمات الاقتصادية المحتملة.

تشكل هجرة العمال الأجانب مكسبا لألمانيا، لكنها في نفس الوقت خسارة بالنسبة للبلد الأصلي. فصناديق التأمين الاجتماعي في ألمانيا تستفيد مثلا من عائدات اليد العاملة المهنية فيما تراجع مداخل صناديق التأمين الاجتماعي في البلدان الأصلية للمهاجرين بسبب "هجرة الأدمغة" منها. ويمكن لهذه الظاهرة أن تتسبب لاحقا في مشاكل لبعض البلدان الأوروبية الجنوبية نظرا لانخفاض معدل المواليد فيها، حيث إنها قد تفتقر في المستقبل إلى يد عاملة كافية لتحقيق تكاملها الاقتصادي (CCME, 2023).

وعلى هذا الأساس يعتبر المهاجرون عامل أساسيا في تطور وازدهار الاقتصاد الألماني، ومنه تحقيق التقدم التنموي الشامل لهذا المجتمع. فكل القرائن تدل على أهمية الهجرة بالنسبة لهذا البلد، وبدون عمال أجانب مهرة، لن يحصل النمو السوسيو اقتصادي الذي ينشده الألمان. وهذا ما يفسر في الواقع حرص جمهورية ألمانيا الاتحادية على تشجيع الهجرة إليها عبر سياسة استقطاب للكفاءات والكوادر التي تحتاج إليها، في الوقت الذي تفقد فيه هذه الدولة آلاف من العمال والكفاءات سنويا.

3 - 1 - تنمية البلدان الأصلية

لا شك أن هجرة الأفراد تعود بالنفع على أوطانهم الأصلية، مثلما ينتفع بها بلدان المهجر. يتجلى ذلك في حجم التحويلات المالية التي يرسلها هؤلاء المهاجرون إلى أسرهم. وغالبا ما تستغل هذه العائدات المادية في تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية لعائلات هؤلاء العمال. غير الدول المستقبلية تخصص موارد مالية تمنحها للدول المرسله للتعاون الإنمائي في مكافحة أسباب الهجرة السرية والحد منها.



وبحسب البنك الدولي قام المهاجرون سنة 2017 بتحويل حوالي 466 مليار دولار أمريكي إلى دول الجنوب. وهذا الرقم هو أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي مبلغ مساعدات التنمية الدولية التي ذهبت إلى هذه البلدان. وربما يكون الحجم الفعلي للتحويلات أكبر - على الرغم من أنه غير معروف - لأن العديد من المهاجرين لا يرسلون الأموال إلى أقاربهم عبر البنوك أو شركات تحويل الأموال مثل ويسترن يونيون، ولكنهم يحولونها مباشرة من يد إلى يد "أو من خلال وسطاء (Schraven, 2018).

لا يتعلق الأمر بالأرقام فحسب، بل يتعلق أيضًا بكيفية إنفاق المستفيدين للأموال في النهاية. ف شراء ساعات باهظة الثمن أو هواتف محمولة أو ما شابه ذلك، والتي تهدف في المقام الأول إلى إثارة إعجاب الناس - لا يمكن أن تساهم في تنمية البلدان النامية أو الفقيرة. بل الأولى أن تنفق هذه الأموال المرسله في الرعاية الصحية والتعليم، أو استثمارها في قطاعات الخدمات. ونظرا لأهمية هذه التحويلات المالية قامت هيئة الأمم المتحدة بتخصيص يوم 16 يونيو يوما عالميا للتحويلات العائلية.

ومع ذلك، فإن الافتراض بأن التحويلات يمكن أن تحل محل المعونة الإنمائية للدول المستقبلية وأن المهاجرين هم العاملون الحقيقيون أو الأفضل في مجال التنمية هو افتراض ليس في محله. وعلى الرغم من جميع الآثار الإيجابية، يجد الاقتصاديون صعوبة في تحديد أثر كبير للتحويلات على النمو الاقتصادي الوطني. كما أن التحويلات المالية لا يمكن أن تستثمر في التعليم والصحة وغيرها من المرافق الاجتماعية الخاصة بالدولة، على اعتبار أن هذه الأموال خاصة بأفراد وليست أموال الدولة.

ومن المؤكد أن تحسين الظروف المعيشية والعملية للمهاجرين تسهم في جعل الآثار الإيجابية للهجرة أكثر فعالية، فبالإضافة إلى التحويلات المالية يعمل المهاجرون على نقل المعارف والخبرات التي اكتسبوها إلى بلدانهم الأصلية، ويمثلون أيضا وسطاء للتبادل الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي بين بلدين. وهذا في حد ذاته مساهمة تنمية للهجرة، بحيث أن هذه الأخيرة تستفيد منها دول المقصد كما تستفيد منها دول المنشأ، وإن كانت الدول المهاجر إليها هي الأكثر استفادة من المهاجرين كما الحال بالنسبة للجمهورية الألمانية الاتحادية.

خلاصة عامة

لقد أصبحت الهجرة الألمانية تركز على توفر مجموعة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المهاجر وعلى رأسها إتقان اللغة الألمانية والتوفر على الشواهد والدبلومات المهنية، في إطار ما يعرف بالهجرة الانتقائية، أو هجرة الكفاءات، وهي سياسة تبنتها هذه الدولة من أجل تقليص عدد المهاجرين الراغبين في الهجرة إليها من جهة، والحرص على الاستفادة القصوى من إمكانات ومؤهلات المهاجرين في الجانب الاقتصادي من جهة أخرى. وتمكنت جمهورية ألمانيا الاتحادية أيضا من تطوير اقتصادها عن طريق حسن تعاملها مع موضوع الهجرة؛ ومن ثمة أصبحت هذه الدولة تمثل نموذجا ناجحا في فهم "ماهية العلاقة" بين الهجرة والتنمية، واستنتاج أن الهجرة إذا أحسن تدبيرها فإنها تساهم في تنمية وتقدم البلد المضيف. وفي هذا الصدد عملت ألمانيا بسياسة الإدماج، التي كان لها أكبر الأثر على الظروف المادية والنفسية والعملية للعمال. وكما أسهمت الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لألمانيا ولجل الدول المستقبلية، فإن المهاجرين كذلك حققوا إعانات مادية هامة لأسرهم ولأوطانهم الأصلية سواء عن طريق التحويلات المالية أو عن طريق استثماراتهم المباشرة في مجموعة من المجالات، أو في أعمالهم التضامنية والتأزيرية مع أبناء بلدهم خاصة خلال فترات الأزمات والمحن.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الهجرة والتنمية في ألمانيا تتسم بالتعقيد والتبادلية، ولا يمكن اختزالها في مجرد استفادة الاقتصاد الألماني من اليد العاملة الأجنبية. فقد أظهرت التحولات الديمغرافية، ولاسيما الشيخوخة السكانية وتراجع السكان في سن العمل، أن الهجرة أصبحت مكونا بنويا في معالجة اختلالات سوق الشغل ودعم النمو والقدرة التنافسية. وهو ما دفع السياسة الألمانية تدريجيا نحو تبني مقاربة أكثر تنظيما وانتقائية، تقوم على استقطاب الكفاءات والعمالة الماهرة، وربط سياسات الهجرة بالحاجات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد. كما بينت الدراسة أن الاندماج يمثل الحلقة المركزية في تحويل الهجرة إلى مورد للتنمية؛ إذ إن الاستفادة من قدرات المهاجرين لا تتحقق بصورة تلقائية بمجرد وصولهم إلى ألمانيا، وإنما تظل مرتبطة بمدى نجاح سياسات اللغة والتعليم والتكوين والاعتراف بالمؤهلات والولوج إلى سوق العمل، فضلا عن توفير شروط الاستقرار والمساواة في الفرص. وقد أبرزت تجارب اللجوء، خاصة منذ 2015 ثم عقب الحرب في أوكرانيا منذ 2022، أن التحدي لا يرتبط فقط باستقبال التدفقات، وإنما بقدرة المؤسسات على إدماجها اقتصاديا واجتماعيا والحفاظ على التماسك المجتمعي.

وتؤكد النتائج كذلك أن آثار الهجرة لا تنحصر في بلد الاستقبال، بل تمتد إلى بلدان الأصل من خلال التحويلات المالية ونقل المعارف والخبرات والاستثمارات والشبكات المهنية. ومن هذا المنظور، يمكن للهجرة أن تشكل آلية للتنمية المشتركة، متى قامت السياسات على شراكات متوازنة بين بلدان الأصل والاستقبال في مجالات التكوين المهني، والتنقل المنظم، والتشغيل، ونقل التكنولوجيا والخبرات، والاستثمار. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة بالنسبة إلى العلاقات الألمانية مع دول مثل المغرب، حيث يمكن لتدبير أكثر تنسيقا لحركية الأشخاص والمهارات أن يعزز المصالح التنموية المشتركة.

وعليه، فإن التحدي المستقبلي أمام ألمانيا لا يتمثل فقط في استقطاب الكفاءات والعمالة الأجنبية، بل في الاحتفاظ بها وضمان اندماجها والاستفادة من مؤهلاتها، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتعزيز التعاون مع بلدان الأصل. ومن ثم، يظل مستقبل العلاقة بين الهجرة والتنمية رهينا بالانتقال من مجرد تدبير تدفقات المهاجرين إلى حكمة شاملة للهجرة تقوم على استشراف حاجات سوق العمل، والاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الاندماج، وحماية الحقوق، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة بصورة دورية. وبذلك يمكن للهجرة أن تتحول من استجابة للاختلالات الديمغرافية إلى رافعة للتنمية والتجديد الاقتصادي والاجتماعي في ألمانيا وبلدان الأصل على حد سواء.

الببليوغرافيا

- بالعربية -

- 1 - ألمانيا: عدد اللاجئين الأوكرانيين في البلاد تخطى عتبة المليون (15 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني: <https://www.almayadeen.net/news/politics/>
- 2 - أقاري، سالم وبن راحلة، عبد الكريم. (2019). التجربة الألمانية في استقطاب الهجرة الانتقائية. مجلة مدارات سياسية، 3(1).
- 3 - برلين - مساهمة المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لألمانيا (24 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني: <https://www.ccme.org.ma/fr/>

- 4 - بلدٌ حديثٌ يستقطبُ المهاجرين (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:
- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>
- 5 - شعبان، حمدي. (د.ت). "الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)", مركز الإعلام الأمني، مصر.
- 6 - عسو، خالد. (2017). الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912 - 1974): أي موقع للشباب؟. عمران، 6. (22).
- 7 - العمل في ألمانيا (22 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:
- <https://www.deutschland.de/ar/altahyl-almhny-walml-fy-almanya>
- 8 - فياض، نعمة هاشم. (2022). العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 9 - هجرة العمالة الماهرة والمتخصصة من بلدان ثالثة (20 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني
- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>
- 10 - الهجرة والاندماج (22 يوليو 2023) على الموقع الإلكتروني:
- <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/frl>
- باللغات الأجنبية:
- 11 - Actes de la table ronde. (2018, 6 avril). *Asile-immigration : Allemagne-France, des modèles d'accueil divergents, des questions européennes communes*. France.
- 12 - Bundesregierung. (2022). *Rede des Bundesministers für Arbeit und Soziales, Hubertus Heil, bei der Preisverleihung des Werner-von-Siemens-Ring*.
- 13 - Bundeswahlleiterin. (2025). *2025 Bundestag election: Final result*. In : https://bundeswahlleiterin.de/en/info/presse/mitteilungen/bundestagswahl-2025/29_25_endgueltiges-ergebnis.html.
- 14 - Connexion-Emploi. (2023, 24 juillet). *L'immigration des étrangers qualifiés en Allemagne : Conditions, droits et métiers concernés*. Connexion-Emploi. Connexion-Emploi. In : <https://www.connexion-emploi.com>
- 15 - Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit [GIZ]. (2023, 30 juillet). *Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit*. In : https://fr.wikipedia.org/wiki/Deutsche_Gesellschaft_f%C3%BCr_Internationale_Zusammenarbeit/
- 16 - Destatis. (2025). *Alt und Jung in Deutschland: Der demografische Wandel und die Folgen*. Statistisches Bundesamt.
- 17 - Destatis. (2025). *By 2035, one quarter of Germany's population will be aged 67 or over*. Statistisches Bundesamt. in <https://www.destatis.de/EN/Press>.
- 18 - Destatis. (2025). *Migration between Germany and foreign countries, 1950 to 2025*. Statistisches Bundesamt.

19 - Destatis. (2025, 22 mai). *Gut jede vierte Person in Deutschland hat eine Einwanderungsgeschichte*. Statistisches Bundesamt. In :

https://www.destatis.de/DE/Presse/Pressemitteilungen/2025/05/PD25_181_125.html

20 - Destatis. (2026). *Migration and integration: Foreign population by place of birth and selected citizenships*. Statistisches Bundesamt. In :

<https://www.destatis.de/EN/Themes/Society-Environment/Population/Migration-Integration/Tables/foreigner-place-of-birth.html>.

21 - Eurostat, Office français de protection des réfugiés et apatrides [OFPRA], & Bundesamt für Migration und Flüchtlinge [BAMF]. (s. d.). *Données statistiques sur les migrations et l'asile*.

22 - Global Migration Group [GMG]. (2007). *Handbook for improving the production and use of migration data for development*. Global Knowledge Partnership for Migration and Development (KNOMAD), World Bank.

23 - Haenle, S. (2023, 20 juillet). *Migration und Integration in Deutschland: Ein aktuelles Meinungsbild*. Lunes. In : <https://lunes.app>.

24 - Hanewinkel, V., & Oltmer, J. (2017, 20 septembre). *Migration nach Deutschland: Aktuelle Herausforderungen und zukünftige Entwicklungen*. Bundeszentrale für politische Bildung [bpb]. In : <https://www.bpb.de/>

25 - Khoo, S. E., Voigt-Graf, C., McDonald, P., & Hugo, G. (2007). Temporary skilled migration to Australia: Employers' perspectives. *International Migration*, 45(4), 175–201. In : <https://doi.org/10.1111/j.1468-2435.2007.00423.x>

26 - Katseli, L. T., Lucas, R. E. B., & Xenogiani, T. (2006). *Effects of migration on sending countries: What do we know?* OECD Development Centre Working Paper No. 250. OECD Publishing.

27 - Lorenz, A. (2023, 23 juillet). *L'immigration, une chance économique pour l'Allemagne*. EUR Activ France. In : <https://www.euractiv.fr/>

28 - Montrer aux talents qualifiés la voie à suivre pour aller travailler en Allemagne. (2023, 15 août). *Deutschland.de*. In :

<https://www.deutschland.de/fr/topic/economie/travailler-en-allemande-centres-pour-lemploi-la-migration-et-le-developpement/>

29 - Overmars, A. G. D. (2014). *Codes en convenanten: (Zelf) reguleren van studentenmigratie naar Europa*. Kluwer.

30- Özden, Ç., & Schiff, M. (Eds.). (2006). *International migration, remittances and the brain drain*. World Bank & Palgrave Macmillan.

- 31 - Schraven, B. (2018). *Geldsendungen von Migranten: Ist Migration die bessere Entwicklungshilfe?* German Institute of Development and Sustainability (IDOS). In : <https://www.idos-research.de>
- 32 - *Travailler en Allemagne*. (2023, 27 juillet). *Tatsachen über Deutschland*. In : <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/index.php/fri>.
- 33 - Wihtol de Wenden, C. (2023, 15 août). *Convergences et divergences des politiques d'immigration entre la France et l'Allemagne*. *Hommes & Migrations*. In : <https://journals.openedition.org/hommesmigrations/>
- 34-*Gemeinsam die Einwanderungsgesellschaft gestalten: Bericht der Fachkommission der Bundesregierung zu den Rahmenbedingungen der Integrationsfähigkeit*. (2020, novembre). Fachkommission der Bundesregierung.

Romanization of Arabic Bibliography

- 1 - Almāyadīn. (2023, July 15). *Almānyā: 'adad al-lāji 'īn al-ūkrāniyyīn fī al-bilād taḥaṭṭā 'atabat al-milyūn*. Retrieved from [Al Mayadeen](#)
- 2 - Aqārī, Sālīm, & Bin Rāhila, 'Abd al-Karīm. (2019). *Al-tajriba al-almāniyya fī isti qṭāb al-hijra al-inti qā 'iyya*. *Majallat Madārāt Siyāsiyya*, 3(1).
- 3 - CCME. (2023, July 24). *Barlīn – Musāhamat al-muhājirīn fī al-tanmiyya al-iqtisādiyya wa-l-ijtimā 'iyya li-Almānyā*. Retrieved from [CCME](#)
- 4 - *Tatsachen über Deutschland*. (2023, July 20). *Baladun ḥadīthun yastaqṭibu al-muhājirīn*. Retrieved from [Tatsachen über Deutschland](#)
- 5 - Sha'bān, Ḥamdī. (n.d.). *Al-hijra ghayr al-mashrū'a (al-ḍarūra wa-l-ḥāja)*. Markaz al-I'lām al-Amnī, Miṣr.
- 6 - Assū, Khālīd. (2017). *Al-hijra al-maghribiyya ilā Faransā (1912–1974): Ayya mawqi' li-l-shabāb?* *Umrān*, 6(22).
- 7 - *Deutschland.de*. (2023, July 22). *Al-'amal fī Almānyā*. Retrieved from [Deutschland.de](#)
- 8 - Fayyād, Ni'ma Hāshim. (2022). *Al-'alāqa bayna al-hijra al-dawliyya wa-l-tanmiyya*. Al-Markaz al-'Arabī li-l-Abḥāth wa-Dirāsāt al-Siyāsāt.
- 9 - *Tatsachen über Deutschland*. (2023, July 20). *Hijrat al-'amāla al-māhira wa-l-mutakhaṣṣiṣa min buldān thālitha*. Retrieved from [Tatsachen über Deutschland](#)
- 10 - *Tatsachen über Deutschland*. (2023, July 22). *Al-hijra wa-l-indimāj*. Retrieved from [Tatsachen über Deutschland](#)